

Distr.: General
10 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية



الدورة الرابعة والعشرون

كينغستون، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨

بيان من رئيس جمعية السلطة الدولية لقاع البحار عن أعمال الجمعية في دورتها الرابعة والعشرين

١ - عُقدت الدورة الرابعة والعشرون لجمعية السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٨.

أولاً - إقرار جدول الأعمال

٢ - أقرت الجمعية، في جلستها الحادية والسبعين بعد المائة المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه، جدول أعمال دورتها الرابعة والعشرين (ISBA/24/A/1).

ثانياً - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس

٣ - في الجلسة نفسها، انتُخب ماريوس أوريون يديسك (بولندا)، مرشح مجموعة دول أوروبا الشرقية، رئيساً للجمعية في دورتها الرابعة والعشرين. وعقب مشاورات أجريت ضمن المجموعات الإقليمية، انتُخب ممثل بنغلاديش (مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ) وممثل بلجيكا (مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى) وممثل المكسيك (مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وممثل المغرب (مجموعة الدول الأفريقية) نواباً للرئيس.

ثالثاً - تعيين لجنة وثائق التفويض وتقريرها

٤ - في الجلسة نفسها، عيّنت الجمعية لجنة وثائق تفويض تتألف من الأعضاء التسعة التاليين: ألمانيا وبلجيكا وبولندا وتونغا وجامايكا وجنوب أفريقيا والسنغال وشيلي وميانمار.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- ٥ - وعقدت لجنة التفويض جلسة واحدة، في ٢٥ تموز/يوليه، انتخبت خلالها أورس دانييل إنغلس (ألمانيا) رئيساً لها. وفحصت اللجنة وثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة الحالية للجمعية.
- ٦ - وفي الجلسة السابعة والسبعين بعد المائة المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه، قدم رئيس لجنة التفويض تقرير اللجنة (ISBA/24/A/7)، الذي وافقت عليه الجمعية (انظر ISBA/24/A/8).

رابعاً - النظر في طلبات الحصول على مركز المراقب

- ٧ - في جلستها الحادية والسبعين بعد المائة، نظرت الجمعية، وفقاً للفقرة ١ (هـ) من المادة ٨٢ من نظامها الداخلي، في طلبات الحصول على مركز المراقب المقدمة من شركة Earthworks والوكالة اليابانية لعلوم وتكنولوجيا البحار والأرض وشركة Mining Standards International (انظر ISBA/24/A/INF/1 و ISBA/24/A/INF/2 و ISBA/24/A/INF/3، على التوالي)، ومنحت مركز المراقب للمنظمات الثلاث جميعها.
- ٨ - ونظرت الجمعية أيضاً في مذكرة من الأمانة عن عملية تقديم الطلبات والإجراءات الأخرى المقررة للمنظمات غير الحكومية للحصول على مركز المراقب (ISBA/24/A/3) وطلبت إلى الأمانة وضع مبادئ توجيهية ومعايير أكثر تفصيلاً لتقييم الأسس الموضوعية لطلبات الحصول على مركز المراقب، كي تنظر فيها الجمعية في دورتها الخامسة والعشرين.

خامساً - التقرير السنوي للأمين العام

- ٩ - في الجلسة الثانية والسبعين بعد المائة المعقودة في ٢٣ تموز/يوليه، قدم الأمين العام تقريره السنوي (ISBA/24/A/2) بموجب الفقرة ٤ من المادة ١٦٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونوه بعلاقة العمل المتنازعة مع البلد المضيف، جامايكا، وبالمبادرات الرامية إلى الاستفادة من تلك العلاقة. وحث الدول الساحلية على أن تودع لديه خرائط ومعلومات بشأن الإحداثيات الجغرافية المتعلقة بالحدود الخارجية للجرف القارية، وفقاً للمادة ٨٤ من الاتفاقية. وأشار إلى أنه، في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، كان قد تم تلقي ٧٢ في المائة من الاشتراكات المقررة لميزانية عام ٢٠١٨، وكان ٦٢ في المائة من أعضاء السلطة قد سددوا اشتراكاتهم بالكامل، وأن قيمة الاشتراكات غير المسددة عن الفترات السابقة (١٩٩٨-٢٠١٧) انخفضت من ٩٤٦ ٩٨٣ دولاراً إلى ٣٧٠ ٠٧٢ دولاراً. وأفاد الأمين العام أن ٥٠ عضواً من أعضاء السلطة عليهم مبالغ متأخرة لعامين أو أكثر. وشدد على النتائج الإيجابية لتدابير تحقيق وفورات في التكاليف التي اتخذتها الأمانة، والتي خفضت بشكل خاص تكاليف خدمة المؤتمرات بنسبة ٢٠ في المائة. وقدم أيضاً معلومات مستكملة بشأن صندوق التبرعات الاستئماني لأعضاء اللجنة القانونية والتقنية وأعضاء اللجنة المالية، وبشأن صندوق التبرعات الاستئماني لأعضاء المجلس. وشكر الأرجنتين والصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لما قدمته من تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لأعضاء اللجنة القانونية والتقنية وأعضاء اللجنة المالية، والترويج، لما أعلنت عنه من تبرعات، ودعا الدول الأعضاء والمراقبين إلى تقديم المزيد من التبرعات. وفي الختام، شكر الأمين العام شركة Global Sea Mineral Resources NV وشركة UK Seabed Resources Ltd. وشركة Nauru Ocean Resources Inc وشركة Ocean Mineral Singapore Pte. Ltd. ومجموعة بيو للبيئة لما قدمته من تبرعات إلى صندوق التبرعات الاستئماني لأعضاء المجلس.

١٠ - وأبلغ الأمين العام أيضا عن عدد من المبادرات، منها تطوير هيكل الأمانة، وتنفيذ الصيغة المنقحة لمجموعة عناصر الأجر التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتدابير المتخذة مؤجرا لتحقيق وفورات في التكاليف وتنفيذ نظام إدارة جديد للمكتبة يستخدم نظاما للسحب الرقمية متاحا تجاريا. وأكد على التعاون المتزايد بين السلطة والمنظمات الدولية الأخرى. وسلط الضوء على التقدم المحرز في وضع خطط إقليمية للإدارة البيئية، مشيرا إلى حلقة عمل عقدت في أيار/مايو ٢٠١٨ في كينغداو، الصين، لوضع خطة من هذا القبيل بشأن قشور المنغيز الحديدية الغنية بالكوبالت في شمال غرب المحيط الهادئ، وحلقة عمل أخرى عقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٨ في شنتيشين، بولندا، لوضع خطة بشأن الكبريتيدات المتعددة الفلزات في الارتفاعات المتطولة في وسط المحيط. وأفاد كذلك الأمين العام أن تنفيذ برنامج إدارة قواعد البيانات من المتوقع الانتهاء منه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأعاد التأكيد على أهمية البحث العلمي البحري في المنطقة وأشار إلى أن السلطة أصبحت المنظمة الراحية العاشرة لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، وهو ما قد تفيد منه مختلف أجهزة السلطة من حيث تعزيز التعاون العلمي ومشورة الخبراء في المسائل المتصلة بحماية البيئة البحرية. كما قدم إلى المندوبين معلومات مستكملة عن تنفيذ الالتزامات الطوعية التي سجلتها السلطة في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، في عام ٢٠١٧، وكذلك عن تنفيذ برامج التدريب وبناء القدرات.

١١ - وناقشت الجمعية العامة تقرير الأمين العام في جلستها الثالثة والرابعة والسبعين بعد المائة المعقودتين في ٢٤ تموز/يوليه، وفي جلستها الخامسة والسبعين بعد المائة المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه. وفي أولى تلك الجلسات، رحب وزير الدولة في وزارة الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، بيرنل ب. شارلز الابن، بأعضاء السلطة المشاركين في الدورة. وشجع الأمانة على مواصلة جهودها المستمرة للتوعية بغية تحقيق القبول العالمي للاتفاقية. وحث الدول الأعضاء المتأخرة عن دفع اشتراكاتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه السلطة في أقرب وقت ممكن وناشد الدول الأعضاء المساهمة في صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة وفي صناديق التبرعات الاستثنائية. وأكد من جديد دعم جامايكا للجهود التي تبذلها السلطة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير لاستكشاف واستغلال الموارد المعدنية في المنطقة بطريقة مسؤولة وتجنب أي عواقب بيئية سلبية محتملة قد تنشأ عن تلك الأنشطة.

١٢ - وأدلت الوفود التالية بمدخلات تتعلق بالتقرير السنوي للأمين العام: الجزائر (بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية)، وأنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وبنغلاديش، والبرازيل، والكاميرون، ونيوزيلندا (أيضا باسم أستراليا وكندا)، وإكوادور، وألمانيا، وإيطاليا، وبولندا، وتونغا، وجزر كوك، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، وشيلي، والصين، وغامبيا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفيجي، وكوت ديفوار، وكيريباس، وكينيا، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو^(١)، والنرويج، ونيبال، والهند، واليابان. وأدلى أيضا ممثلو المراقبين التاليين ببيانات: الكرسي الرسولي، وتحالف حفظ أعماق البحار، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية،

(١) أدلى ممثل ناورو بمدخلتين: الأولى بصفته الوطنية والثانية بالنيابة عن ١٠ دول من منطقة المحيط الأطلسي: أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وتوفالو وتونغا وجزر كوك وفيجي وكيريباس وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) وناورو ونيوزيلندا.

ومجموعة بيو للبيئة، ومركز تنمية موارد المحيطات القطبية والعميقة التابع لجامعة شنغهاي جياو تونغ، والأمم المتحدة (من خلال مكتب الشؤون القانونية وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة له).

١٣ - وأحاطت الوفود علما مع التقدير بتقرير الأمين العام الشامل والمفيد وأشادت به وبموظفيه لما حققوه من إنجازات بارزة على الصعيدين الداخلي والخارجي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤ - وأكدت عدة وفود على ضرورة تعيين الحدود الجغرافية الدقيقة للمنطقة. ولوحظ أن العديد من الدول الأعضاء في السلطة قد أتمت تعيين أو ترسيم الحدود الخارجية لجرفها القاري، أو كانت في المرحلة الأخيرة من القيام بذلك. وشجعت تلك الدول الأعضاء على إيداع الخرائط والإحداثيات الجغرافية المقابلة لدى الأمين العام.

١٥ - وفيما يتعلق بالمسائل المالية ومسائل الميزانية، حث عدد من الوفود الدول الأعضاء التي تأخرت في دفع اشتراكاتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. ورحبت وفود عديدة بالتدابير التي اتخذتها الأمانة لتحقيق وفورات في التكاليف وشجعت الأمانة على استقصاء مجالات أخرى يحتمل أن تُحقق فيها وفورات في التكاليف والنفقات.

١٦ - وأعربت الوفود عن دعمها للعمل المتعلق بالإطار التنظيمي لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، وهو ما قد يمثل معلما هاما آخر في تطور السلطة نحو الاضطلاع بولايتها ومسؤولياتها على نحو فعال. وأعرب عدد من الوفود عن ارتياحهم وامتنانهم للجنة القانونية والتقنية لإعداد مشروع منقح لنظام الاستغلال. وأكدت وفود عديدة على ضرورة مراعاة مبدأ التراث المشترك للبشرية في ذلك النظام. كما أعاد الكثيرون التأكيد على أهمية حماية البيئة البحرية واقترح تجسيد مبدأ الوقاية في قواعد مرنة ومراعاة آليات الإدارة المرنة والتكيفية. وأكد بعض الوفود على ضرورة تحقيق توازن بين استغلال الموارد المعدنية وحماية البيئة البحرية في المنطقة. وذكرت ضرورة أن تُراعى الأدلة العلمية والتنمية التكنولوجية والخبرة الاقتصادية والآثار الاجتماعية والاقتصادية لأنشطة الاستغلال المقبلة في المنطقة. وأكدت عدة وفود على ضرورة الاضطلاع بأنشطة الاستغلال مع إيلاء اعتبار معقول للأنشطة الأخرى المضطلع بها في البيئة البحرية، مثل صيد الأسماك ومد الكابلات البحرية وصيانتها. واقترح أيضا أن توضع، بالتوازي، شتى المبادئ التوجيهية والمعايير المشار إليها في مشروع النظام، وأشار إلى أن لدى السلطة الوظائف والقدرات التنظيمية اللازمة لرصد الامتثال للنظام. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للنهج الشفاف والتشاوري المعتمد في التطوير التنظيمي وأوصت بأن تعقد اللجنة جلسات مفتوحة في الحالات التي لا تنطوي على أي معلومات سرية. ورحبت بعض الوفود بالاجتماع المشترك بين اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية واقترحت أن تواصل اللجنة المالية العمل على المسائل التي تندرج في نطاق اختصاصها، مثل تحديد الرسوم الإدارية وضمان الأداء البيئي. واقترح أيضا مواصلة وضع معايير للتقاسم العادل للفوائد الاقتصادية المستمدة من أنشطة الاستغلال في المنطقة ونظام للدفع بموجب المادة ٨٢ من الاتفاقية. وذكرت بعض الوفود أنه ينبغي للسلطة أن تحيط علما بالنماذج المالية الأخرى المتاحة، بالإضافة إلى النموذج الذي قدمه الفريق التابع لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وأن أي نموذج يجب أن يراعي ما قد يترتب على استغلال بعض المعادن من أثر سلبي في اقتصاد الدول النامية. وشدد العديد من الوفود على أهمية أن تعمل المؤسسة بشكل مستقل، مع مراعاة أهميتها الخاصة لمشاركة الدول النامية في الأنشطة المضطلع بها في المنطقة.

١٧ - ونوهت وفود كثيرة بازدياد فرص التدريب التي توفرها الجهات المتعاقدة، وكذلك تلك التي يتيحها صندوق الهبات. وأبرز بعض الوفود أهمية فرص التدريب للأفراد من البلدان النامية بوصفها من الفوائد غير النقدية المباشرة الناشئة عن تنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٤ المتصل به. واقترح أن تستهدف برامج التدريب تلبية احتياجات البلدان النامية، مع كفالة التكافؤ بين الجنسين. وشجعت السلطة على مواصلة عقد حلقات عمل تقنية وحلقات تدارس إعلامية، وإدارة برامج التدريب العام والتدريب الداخلي الخاصة بها وتنظيم أنشطة أخرى لبناء القدرات.

١٨ - ولاحظ المندوبون مع التقدير أن الأمانة أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ استراتيجيتها لإدارة البيانات، الأمر الذي من شأنه تيسير تبادل المعلومات فيما بين السلطة والجهات المتعاقدة والأوساط العلمية. واقترح أن تعمل السلطة مع الجهات المتعاقدة لضمان أن يحقق نظام إدارة البيانات التوازن الصحيح بين الشفافية والسرية. وبالنظر إلى التقدم المحرز في إدارة البيانات، شجعت بعض الوفود السلطة على الشروع في برامج تدريبية في هذا الميدان لفائدة الجهات صاحبة المصلحة.

١٩ - وأنتت وفود عديدة على الأمانة لتفانيها في وضع خطط إدارة بيئية إقليمية وشجعتها على مواصلة دعم الدراسات وحلقات العمل في هذا الصدد. وشدد بعض الوفود على أن وضع هذه الخطط سيتطلب اتباع نهج تعاوني وشفاف، وكذلك آليات شاملة تخضع لإشراف السلطة، بمشاركة كاملة من جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأوساط العلمية والمنظمات الإقليمية لإدارة المحيطات ومصائد الأسماك. وذكرت بعض الوفود أنه ينبغي استخلاص الدروس من تصميم وتنفيذ خطة الإدارة البيئية لمنطقة كلاريون - كليبرتون عند وضع الخطط في المجالات الأخرى ذات الأولوية. أما فيما يتعلق بخطة الإدارة البيئية الإقليمية المستقبلية المتعلقة بقشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت في شمال غرب المحيط الهادئ، فقد تمت التوصية باستشارة الدول الساحلية المجاورة على نحو ملائم، نظراً لما قد يترتب على الأنشطة المضطلع بها في تلك المنطقة من أثر مباشر في تلك الدول.

٢٠ - وأنتت بعض الوفود على التقدم الذي أحرزته الأمانة في تشجيع البحث العلمي البحري وتعزيزه، مشيرة على وجه الخصوص إلى عملها بشأن المسائل المتعلقة بالأثر البيئي للأنشطة المضطلع بها في المنطقة. وذكر أن الوسائل والمنهجيات المستخدمة لتعبئة الموارد الكافية للبحث العلمي البحري تتسم بأهمية أساسية وينبغي تحديدها والتخطيط لها في المستقبل. كما ينبغي تعزيز التفاعل بين الجهات المتعاقدة وأوساط البحوث العلمية لتسهيل إجراء الدراسات، وينبغي نشر نتائج البحوث على نطاق واسع.

٢١ - وأعرب عدد من المندوبين عن شواغلهم إزاء الوضع المالي للصناديق الاستثنائية الطوعية وصندوق الهبات ووجهوا نداءً لتقديم تبرعات. وذكر بعض الوفود أنه ينبغي للسلطة أن تسعى إلى الحصول على مصادر تمويل مستقرة أخرى بالإضافة إلى التبرعات. وحثت عدة وفود الأمانة على استقصاء وسائل تمويل مبتكرة لدعم مشاركة المسؤولين والطلاب الشباب من البلدان النامية في برنامج التدريب الداخلي للسلطة. ووجه الانتباه أيضاً إلى ضرورة توفير المساعدة المتعلقة بالسفر لدعم مشاركة الدول النامية في جلسات الجمعية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

٢٢ - ورحبت وفود عديدة بالإجراءات التي اتخذتها الأمانة لتنفيذ الالتزامات الطوعية المقطوعة خلال مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الشروع في منح

جائزة الأمين العام للامتياز في بحوث أعالي البحار. ولاحظت بعض الوفود مع التقدير حلقة العمل المقرر عقدها في تونغا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وجماعة المحيط الهادئ، لإحراز تقدم في تنفيذ مبادرة النمو الأزرق السحيق العمق، ورحبت بحلقة العمل المقرر عقدها في أيدجان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ لبدء تنفيذ الالتزام الطوعي بتعزيز التعاون من أجل تشجيع التنمية المستدامة لموارد قاع البحار العميقة في أفريقيا، دعماً للاقتصاد الأزرق في أفريقيا. ولاحظ أحد الوفود أن الأمين العام للسلطة يمثل جهة تنسيق في أوساط العمل المتعلق بالمحيطات دعماً لتنفيذ القانون الدولي على النحو المبين في الاتفاقية، واقتُرِح إدراج عمل السلطة في هذا الصدد في التقرير التالي للأمين العام.

٢٣ - وأكدت عدة وفود على الحاجة إلى استمرار التعاون بين السلطة والمنظمات الدولية الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بالبيئة البحرية.

٢٤ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لإشراك السلطة في عملية التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وشجعت الوفود على مراعاة الصلات المحتملة والمسائل المشتركة التي تنظر فيها السلطة وتتناولها عملية التفاوض، مثل تقييمات الأثر البيئي، وإدارة أنشطة الاستغلال في المنطقة، وضرورة مراعاة الآثار المحتملة على مصالح الدول الساحلية المجاورة. وتم التأكيد على ضرورة أخذ منظور السلطة وولايتها في الاعتبار على النحو الواجب خلال المفاوضات.

٢٥ - وأبرز بعض الوفود الحاجة إلى مزيد من الشفافية والشمول في أعمال السلطة. وأشادوا بالأمانة لقيامها بأول عملية بث انسيابي مباشر لوقائع جلسات المجلس والجمعية وشجعوا استمرار هذه الممارسة في دورات السلطة المقبلة. ورحبت بعض الوفود بالمقترحات الرامية إلى تحسين أساليب عمل السلطة من أجل تعزيز كفاءتها وفعاليتها في إنجاز ولايتها. ومن شأن الإخطار المبكر بحلقات العمل القادمة وبجدول زمني مفصل لفرص التدريب، على وجه الخصوص، أن يسمح بالتحضير المبكر والنشر على نطاق واسع وزيادة عدد الطلبات المقدمة إلى أقصى حد.

٢٦ - وقد أشارت عدة وفود إلى اقتراح إنشاء متحف تكريماً للأمين العام السابق، نبي ألوتي أودونتون. وتم تشجيع اللجنة المالية على النظر في هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة.

٢٧ - وشكر الأمين العام المندوبين والمراقبين على إسهاماتهم في المناقشة التي دارت بشأن تقريره. وشكر أيضاً ألمانيا على عرضها الأخير لتقديم تبرعات إلى صندوق التبرعات الاستئماني لأعضاء اللجنة التقنية وأعضاء اللجنة المالية. وفي الختام، شكر المركز الوطني لعلوم المحيطات بالمملكة المتحدة لإسهامه في دعم المتدربين الداخليين المحتملين من البلدان النامية.

سادسا - النظر في الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ واعتمادها

٢٨ - في الجلسة الخامسة والسبعين بعد المائة، قدم الأمين العام مشروع الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ (انظر ISBA/24/A/4، المرفق)

٢٩ - ورحبت وفود كثيرة بالخطة الاستراتيجية الأولى في تاريخ السلطة، إذ اعتبرتها أساسية لضمان أن تعمل أجهزة السلطة بطريقة مركزية وفعالة ومراعية للأولويات. وأشاد العديد من الوفود بالشفافية التي اتسم بها وضع مشروع الخطة الاستراتيجية وبعملية التشاور التي استند إليها.

٣٠ - وفي الجلسة السابعة والسبعين بعد المائة، اقترح المندوبون وناقشوا إمكانية إدخال عدد من التعديلات على مشروع الخطة الاستراتيجية. وبعد إجراء المزيد من المناقشات، اعتمدت الجمعية مقرراً بشأن الخطة الاستراتيجية (ISBA/24/A/10) في جلستها الثامنة والسبعين بعد المائة المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه.

سابعاً - تقرير اللجنة المالية

٣١ - في جلستها السادسة والسبعين بعد المائة المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه، نظرت الجمعية في تقرير اللجنة المالية (ISBA/24/A/6-ISBA/24/C/9) الذي قدمه رئيس اللجنة، أندري برزيتشين (بولندا).

٣٢ - وفي جلستها السابعة والسبعين بعد المائة، اعتمدت الجمعية مقرراً بشأن ميزانية السلطة للفترة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠ (ISBA/24/A/11)، على أساس أن يجوز للمتعاقدين العاجزين عن سداد القيمة الكاملة للتكاليف العامة المنقحة في عام ٢٠١٩ إبلاغ الأمين العام لإرجاء دفع المبلغ المتبقي من كامل القيمة إلى عام ٢٠٢٠.

ثامناً - انتخابات لملء الشواغر في المجلس

٣٣ - في جلستها السابعة والسبعين بعد المائة، اعتمدت الجمعية مقرراً بشأن الانتخاب لملء شواغر في مجلس السلطة (ISBA/24/A/9). واجتمع المكتب ثلاث مرات لمناقشة المسائل المتعلقة بالانتخاب. وأشار إلى أن مجموع عدد المقاعد في المجلس سيكون بعدئذ ٣٧ مقعداً وأنه سيأتي دور مجموعة الدول الأفريقية للتخلي عن مقعد في المجلس خلال الدورة الخامسة والعشرين. واتفقت مجموعة الدول الأفريقية على تعيين موزامبيق للمشاركة في مداورات المجلس دون أن يكون لها الحق في التصويت خلال الدورة الخامسة والعشرين.

تاسعاً - مواعيد الدورة المقبلة

٣٤ - ستعقد الدورة الخامسة والعشرون للجمعية في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٩. وسيكون حينئذ دور مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تسمية مرشح لرئاسة الجمعية.

عاشراً - مسائل أخرى

٣٥ - في الجلسة الحادية والسبعين بعد المائة، قدم رئيس المجلس، أولاف مايكلباست (النرويج)، بيانه بشأن أعمال المجلس خلال الدورة الرابعة والعشرين (ISBA/24/C/8 و ISBA/24/C/8/Add.1). وأيدت الجمعية اقتراح أن يكون بيان رئيس المجلس في هذا الصدد بندا دائماً في جدول أعمال الدورات المقبلة للجمعية.

٣٦ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، حضرت الجمعية الحفل الافتتاحي لمنح أول جائزة للأمين العام للامتياز في بحوث أعالي البحار. وأعلنت ديفا آمون (ترينيداد وتوباغو) الفائزة بالجائزة عن عملها في مجال إيكولوجيا أعالي البحار وتفانيها في زيادة الوعي بتلك النظم الإيكولوجية النائية. وقدم الأمين العام كأساً إلى السيدة آمون أسهمت به شركة Tonga Offshore Mining Limited. وأعربت وفود عديدة عن تهنيتها للسيدة آمون وشددت على أهمية تعزيز مشاركة المرأة في البحث العلمي البحري.